اثر تغير أسعار صرف الدولار وانعكاساته على التنمية المستدامة

م.قيس مكي خلف
الجامعة التقنية الوسطى / المعهد الطبي التقني /المنصور
murtadha.bandar@stu.edu.iq

م.م.مرتضى محمد بندر
الجامعة التقنية الجنوبية/ المعهد التقني/بصرة
qais.makki@mtu.edu.iq

تاريخ تقديم البحث :2024/09/10
تاريخ قبول البحث :2024/10/01

المستخلص:-

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تأثير تغيير أسعار صرف الدولار على الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات التنمية المستدامة , حيث تم استخدام معامل الارتباط والانحدار البسيط لبيان العلاقة بينهما وعلى هذا الأساس تم صياغة فرضيات البحث بين أسعار صرف الدولار والناتج المحلي الإجمالي وقطاعات التنمية المستدامة , وتوصل البحث إلى أهم الاستنتاجات منها , تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والناتج المحلي الإجمالي حيث أظهر الجانب العملي وجود علاقة بينهما و تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار وقطاع التعليم حيث أظهر الجانب العملي وجود علاقة بينهما, أما أهم التوصيات كانت ضرورة معرفة اقتصاديات الدول المجاورة الخاصة بتغير أسعار صرف الدولار لغرض التعرف على مدى الاختلاف والتباين في أسعار الصرف .

الكلمات المفتاحية:- سعر صرف الدولار, التنمية المستدامة

Abstract

The aim of the research is to highlight the importance of changing the dollar exchange rates and the extent of its relationship with the gross domestic product and sustainable development sectors, where the coefficient was used Correlation and simple regression to find the relationship between them. On this basis, hypotheses were formulated between the dollar exchange rates, the gross domestic product, and the sustainable development sectors. The research reached the most important conclusions from them. It was found that there is a strong relationship between the change in the dollar exchange rates and the gross product, as it showed the practical side There is a relationship between them, and it was found that there is a strong relationship between the change in the dollar exchange rates and the education sector, as it showed the practical side of the existence of a relationship between them. The most important recommendations were the necessity of knowing the economies of neighboring countries regarding the change in the dollar exchange rates for the purpose of identifying the extent of the difference and variation in the exchange rates.

Keywords:- dollar exchange rate, sustainable development.

المقدمة:-

تشهد الساحة الاقتصادية في العراق تغيرات لها تأثيرات مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية, ولعل من أهم هذه التغيرات هي التي تحدث في سعر صرف الدولار والتي تعد من أهم الأدوات التي تستخدم في توجية سياسات الدولة الاقتصادية من خلال السياستين المالية والنقدية والتي تؤثر على القدرة التنافسية في السوق للعراق اذ يعد من الدول النفطية التي تملك إمكانيات مادية كبيرة ولذلك توجه لربط عملته الدينار العراقي بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار أسعار صرف الدينار العراقي أمام عوائد صادراته النفطية , لقد شهد العراق خلال السنوات التي تلت عام (2003) تطورات وتغيرات جذرية مست الحياة الاقتصادية بمختلف جوانبها, ومن أهم هذه التطورات الاهتمام بسوق العراق للأوراق المالية ,وان تغيرات أسعار الصرف ينجم عنه عدة مخاطر

تمثل عائقا بالنسبة للمؤسسات المالية فعلى سبيل المثال أن تغيرات أسعار الصرف العملة المحلية يوثر حتما على المؤسسات والشركات المدرجة في السوق المالي , ويرتبط استقرار معادلة الصرف بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ,إذ يشير الاستقرار في هذا المعدل إلى عدم وجود ارتفاعات حادة أو تقلبات مبالغ فيها في قيمة العملة المحلية من شانها أن تؤثر على الاقتصاد بشكل عام , حيث يرتبط تحقيق الاستقرار في معدل الصرف بكافة المتغيرات الأساسية للاقتصاد المحلي مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والتصدير , وان ما شهده الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت لأكثر من عقدين كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والتي انعكست على مستوى الأنفاق العام على كافة المجالات , وتحاول الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر.

منهجية البحث

المشكلة:- شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 العديد من الظروف والتغيرات الاقتصادية حيث توقفت الصناعة وفتحت أبواب الاستيراد مع تغير في سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار مما انعكس سلبا على التنمية المستدامة لذا فان مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

1- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على التنمية المستدامة ؟
2- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على الناتج المحلي الإجمالي؟
3- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على قطاع التعليم؟
4- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على قطاع الزراعة ؟
5- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على قطاع الصحة ؟
6- هل هناك اثر لتغيرات سعر صرف الدولار على قطاع الكهرباء والماء ؟

الأهمية :- تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع سعر صرف الدولار والذي أصبح وسيلة مهمة ضمن اقتصاديات البلدان في الوقت الحاضر والذي يتصف بالتغيرات السريعة , وتأتي أهمية الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف:- بناءا على أهمية البحث والمشكلة حيث يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1- تسليط الضوء على مفهوم سعر صرف الدولار .
2- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والناتج المحلي الإجمالي .
3- بيان تغيرات أسعار الصرف .
4- توضيح العلاقة بين سعر الصرف والتنمية المستدامة.

الفرضية:- يستند البحث إلى الفرضيات الآتية:-

1- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على الناتج المحلي الإجمالي.
2- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على التنمية المستدامة.
3- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على قطاع التعليم.
4- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على قطاع الزراعة.
5- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على قطاع الصحة .
6- توجد علاقة بين التغير بأسعار صرف الدولار على قطاع الكهرباء والماء.

أسلوب البحث :- اعتمد الباحث في أسلوب بحثه على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها للتعرف على واقع تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد العراقي وأثره على كلا من الناتج المحلي الإجمالي و التنمية المستدامة حيث تم استخدام التحليل الإحصائي الانحدار والارتباط البسيط لقياس العلاقة بين سعر صرف الدولار والناتج المجلي الإجمالي و التنمية المستدامة.

الحدود الزمانية:- تم اعتماد مجموعة من البيانات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2016-2021 الصادرة عن وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء واعتماد تقرير أسعار الصرف للدولار للمدة من 2016- 2021 الصادرة من البنك المركزي العراقي أما قطاعات التنمية المستدامة كانت للمدة من 2016 -2021 وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء.

الإطار النظري

مفهوم التنمية المستدامة :-

طرح مفهوم التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم الذي أعقبه قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة ثم جاء في تقرير اللجان العالمية المختصة بالبيئة عام 1987 ومنذ هذا التاريخ بدأت مناقشة مفهوم التنمية من ثلاث محاور أولها المحور الاقتصادي الذي يركز على ضرورة وجود نظام اقتصادي قادر على إنتاج السلع والخدمات لغرض تحقيق التوازن وثانيا المحور البيئي الذي يلزم الدول بالحفاظ على حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وثالثا المحور الاجتماعي الذي يضع قيدا على المحور الاقتصادي في تحقيق توزيع عدالة الثروات على الأفراد(النبأ, 2014 :11). تعد التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت اهتماما واسعا سواء كانت من الناحية الاقتصادية أم من الناحية الاجتماعية أم من الناحية البيئية (البطاط ،2022،13) إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض, حيث يقصد بالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كما ونوعا ولابد من إن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات المعيشة في زمان ومكان محددين (محمد, 2015: 339) إن التنمية المستدامة هي التنمية المستمرة والمتواصلة بشكل تلقائي أما معنى المستديمة التي يديم على استمراريتها بين الناس والمجتمع (سعيد,2022 :343) تعددت المفاهيم التنموية واختلفت المعاني مما أدى إلى غموض في مفهوم التنمية ونتيجة الاستجابة الواقعية الطبيعية للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات استمر مفهوم التنمية بالتطور كنتيجة واقعية لتطور الفكر الاقتصادي الاجتماعي حيث أثرت الثورة الصناعية وانهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي على الفكر الاقتصادي والاجتماعي (إسماعيل ,2015: 39) تعود فكرة التنمية المستدامة إلى السبعينيات من القرن الماضي حيث قدم التقرير الأول عن نادي روما بعنوان حدود النمو1917 إي فرضيه البيئة للنمو الاقتصادي وبعد ذلك اصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة سنة 1970 تقرير بعنوان (الإستراتجية العالمية للمحافظة على الطبيعة) لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2012 مجالات التنمية المستدامة بثلاث أبعاد رئيسية وهي البيئية والاقتصادية والاجتماعية مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد إذ أصبح هناك اعتقاد قويا بان فاعلية التنمية المستدامة تعتمد على تضافر الجهود في ثلاث مجالات (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) (البطاط,2022 : 13) .

وقد وردت عدة مفاهيم عن التنمية المستدامة ونذكر منها:-

1- وعرفهاfowk بأنها مفهوم يعبر عن البناء الاجتماعي والمنافسة لأصحاب المصالح والأساس للمستقبل الاجتماعي والبيئي والاقتصادي (fowke, 2004:17)

2- وقد عرفت بأنها مجموعة من النظريات التي شكلها الإفراد والمنظمات والتي بدورها تؤثر على كيفية صياغة الإجراءات (daniel,2007,188)

3- أما wced عرفها بأنها التوازن بين الأنظمة البيئية والاقتصادية الاجتماعية وتسهم في تحقيق أعلى قدر من النمو في جميع الأنشطة(wced,2014,60)
4- تعريف روبرت سولو وقد عرفها بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية بل تتعدى ذلك إلى الجانب المادي والجانب المعنوي (إسماعيل,2015 : 43).
5- عرفت بأنها (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (النبأ,2019:11)
6- وعرفت أيضا بأنها(التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بالاحتياجات المستقبلية للاجيال) (سعيد,2022 :343)

أسس التنمية المستدامة:- (الحسن,2011 : 10)

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الهادفة إلى تحقيق أهدافها وهي كالأتي أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية.

1- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات.
2- إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر حداثة تتوافقا مع البيئة .
3- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل الاستثمار وإنما يستلزم الأمر تعديل أنماط الاستهلاك.
4- استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية .

أبعاد التنمية المستدامة :- (البطاط,2022, 142)

تتكون الاستدامة من ثلاث أبعاد تترابط وتتكامل مع بعضها البعض ولها تأثير في ناتج الأعمال للوحدات الاقتصادية وان هذه الأبعاد وان اختلفت ألا أن جوهرها واحد يتمثل هذه الإبعاد بالبيئية والاقتصادية والاجتماعية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي وهي كالأتي:

1- البعد البيئي:- إن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة مفادها إن استخدام الموارد الطبيعية لأي نشاط سيكون له أثار ضارة على الاقتصاد لذلك فان أهم نقطة هي ترشيد استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي أي تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي (الفحل,2023: 162) والمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وصعوبة أدارة العلاقات بين ألأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لذا فان هذا البعد يتعرض لتحديات تتطلب من صانعي القرار أعداد السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي .
2- البعد الاقتصادي:- تتمثل حول انعكاساته الاقتصادية على البيئة الحالية والمستقبلية ويعتمد هذا البعد على مبدأ التوازن في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بهدف تلبية احتياجات البشرية دون التأثير على الحاجات المستقبلية للأجيال القادمة وان هذا البعد يتطلب مع استنزاف الموارد الاقتصادية والاستخدام الأمثل لها (الفحل ,2023: 160) كما تسعى إلى تحقيق الرفاهية للإنسان في ضوء خدمات السكن والنقل والتعليم والصحة ويجب أن يكون القطاع الاقتصادي قادرا على الإنتاج (daron ,2001,5)
3- البعد الاجتماعي:- ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر والى النهوض برفاهية البشر وتحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية واحترام حقوق الإنسان (منصور,2019: 120) . هو يعد اتصال المجتمع بمرحلة متطورة معينة من مرحلة أخرى تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة وفي إطار الأسس والقواعد المشتقة من القيم (عبد الحميد ,2017: 82) وقد ألقت التحولات والتغيرات العالمية بتأثيرها على النظام التعليمي في كل دول العالم بحيث أصبحت النظم مطالبة إن تتعامل مع انتشار وسائل المعلوماتية وان يتم تغيير منظومة التعليم لغرض الخدمة الاجتماعية(عبد الرحيم ,2021 :40) وتشير الأبعاد الاجتماعية إلى العلاقة الموجودة بين الإنسان والطبيعة والى النهوض برفاهية الإنسان عن طريق التحسين المستمر في سبيل الحصول على الخدمات الجيدة (الفحل ,2023 : 162)

أهداف التنمية المستدامة:-

أن أهداف التنمية المستدامة ليست متشابهة في كل الدول أي هناك اختلاف بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية وتتباين أيضا من مجتمع لأخر, لقد تم استعراض أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لسنة 2005 في نيويورك من خلال مجموعة الأهداف البالغة (17) هدف وهي كالأتي:- (تقرير الأمم المتحدة ,2021 : 26).

1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله 2- القضاء على الجوع وتامين الأمن الغذائي. 3- توفير حياه صحية لجميع الناس. 4- ضمان جودة التعليم . 5- تحفيز المساواة . 6- ضمان وجودة توفر الحياة. 7- تعزيز النمو الاقتصادي. 8- الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. 9- أقامة بني تحتية. 10-الحد من انعدام المساواة بين الدول.11 -جعل المدن أمنة للجميع. 12 ضمان الإنتاج والاستهلاك. 13- اتخاذ التدابير اللازمة لتغير المناخ. 14 -حماية المياه والبحار. 15- المحافظة على نظام الايكولوجية. 16- تعزيز المجتمعات. 17 توفير وسائل الشراكة العالمية.

خصائص التنمية المستدامة:-

تعتمد التنمية المستدامة على مرتكزين أساسين الأول الحاجات الأساسية للفئات الاجتماعية والثاني محدودية الموارد الطبيعية وقدرة البيئة على الاستجابة لتوفير حاجات الأفراد الحالية و المستقبلية (صدقي,2021: 30)

ومن أهم هذه الخصائص :- (الفحل ,2023 : 164)

1- شمولية ألأهداف حيث لا تقتصر أهداف التنمية على رفع مستوى الرفاهية للمجتمع في أماكن قليلة ولسنوات معدودة بل تعد أهداف التنمية المستدامة ممتدة للبشرية جميعا وعلى امتداد المستقبل البعيد .
2- تراكمية لم تكن وليدة الصدفة وإنما جاءت نتيجة تطور أفكار وأطروحات مختلفة .
3- الاستمرارية والتطور حيث إن الرؤية التي تتضمنها في إبعادها رؤية متطلعة ومنفتحة .
4- مستقبلية أي تعد طويلة الأجل وبعد الزمني أساسي وذلك لأنها تعتمد على إمكانات الحاضر والتنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.
5- أخلاقية لان الأفراد هم القاعدة الأساسية لانطلاقها لأنها تراعي الطبيعية التي يعيش فيها الأفراد.
6- متوازنة بين الأفراد وأيضا متوازنة في مختلف الأماكن التي يعيش فيها الأفراد.

مؤشرات ومجالات تحقيق التنمية المستدامة:-

هناك مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وهي كالأتي :- (سعيد,2022: 345)

1- التنمية عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع.
2- عملية مجتمعية يجب إن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات ولا يمكن اعتمادها على فئة معينة.
3- عملية واعية وتعني ليست عملية عشوائية وإنما هي محددة الغايات ذات إستراتجية طويلة الأمد.
4- تكون موجهة بموجب إدارة تنموية تفي بالغايات المجتمعية.
5- أهمية أحداث تحولات هيكلية وهذا إحدى السمات التي تميز عملية التنمية.
6- إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية وهذا يتطلب من عملية التنمية إن تبني قاعدة إنتاجية قوية .
7- تحقيق تزايد منتظم عبر فترات زمنية طويلة قادرة على الاستمرار.

مفهوم سعر الصرف:-

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ساعدت على تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية فضلا عن تزايد حركة رؤوس الأموال نتيجة لهذا ازدادت أهمية سعر الصرف

(محمد ,2017: 499) كل دولة لها عملة خاصة تعتبر أساسا لتحديد قيمة كل سلعة من السلع المحلية فيها حسب وجهة نظر المقيمين فيه إذ إن النقود تلقى قبولا عاما من عملية بيع وشراء السلع والعملات الأجنبية (عباس ,2022 :489) لذا يعتبر سعر الصرف واحد من المتغيرات الاقتصادية ومؤشرا هاما لمستوى البلد الاقتصادي ويعكس الثقة المحلية والخارجية بالعملة المحلية وكما يؤثر على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى ويعتمد استقرار وقوة سعر الصرف على العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية ويشهد العالم تطورات حديثة وسريعة ويلعب سعر الصرف دورا هاما في تحدياتها حيث يعتبر عامل مؤثر في التقلبات الاقتصادية لذا فان سعر الصرف يرتبط باحتياجاتها من الذهب وبأصولها الخارجية وبقوة اقتصادها. (جاد,2018 :523) أن تطور الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي رافقه عدد من التطورات الاقتصادية التي ساعدت على تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية وتزايد حركة رؤوس الأموال ونتيجة لذلك تختلف السياسة النقدية تبعا لنظام الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي وتبعا لسعر الصرف المطبق فالدول تقوم بعمليات صرف مع باقي الدول الأخرى وكل هذه العمليات يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وعليه يلتزم سعر الصرف بقواعد السوق ويحدد من خلال العرض والطلب لمختلف العملات العالمية وهناك طريقتان لتسعير العملات وهي التسعير المباشر الذي يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية أما التسعير غير المباشر فانه يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية .(محمد,2017 ,499) يقتضي عند مبادلة عملة بأخرى وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك العملة وتعتبر إحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها ويتم تحديد سعر الصرف من خلال تحديد أسعار صرف العملة في ضوء العرض والطلب وعند تساوي العرض والطلب يتحدد سعر التوازن (والي , 2020 :112) .

وقد وردت عدة مفاهيم لسعر الصرف نذكر منها :-

1- بأنه عدد من الوحدات من العملة الأجنبية التي يستطيع المقيم في دولة ما شرائها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (Martin, 2012 :440)

2- عدد الوحدات للنقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني لبلد معين .(إسماعيل,2015 : 235)

3- بأنه عدد الوحدات من عملة وطنية معينة التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس (زبار ,2021 : 30)

4- بأنه عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الجميلي , 2022 :112)

5- علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.(محمد ,2023 : 4)

أهمية سعر الصرف:-

تظهر أهمية سعر الصرف من خلال الأتي(إسماعيل ,2015, 236)

1- الوظيفية القياسية :- يقصد مقارنة أسعار السلع المحلية مع أسعار السلع في السوق العالمية ويمثل سعر الصرف بمثابة حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

2- الوظيفية التطويرية:- يستخدم سعر الصرف لتطوير بعض القطاعات الاقتصادية للدولة من خلال تشجيع تلك القطاعات بمنحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير.

3- الوظيفية التوزيعية :- يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي عن طريق التجارة الخارجية إذ يقوم بإعادة توزيع الدخل القومي ببلدان العالم وتعمل هذه الوظيفة من خلال حدوث انخفاض في سعر صرف العملة.

أهداف سعر الصرف:- هناك مجموعة من الأهداف وهي :-

1-مقاومة التضخم:- يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وعلى المدى القصير ويكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

2-تخصيص الموارد:- يؤدي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع للدولة بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير (سلمان,2018: 4)

أنواع سعر الصرف :-

يمكن التمييز بين أنواع سعر الصرف وحسب الأتي:-

1- سعر الصرف الاسمي:- هو مقياس لقيمة عملة أحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر ويتم تبادل العملات حسب أسعارها كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق سعر الصرف في لحظة زمنية معينة ويدل ارتفاع سعر الصرف العملة على امتيازها بالنسبة للعملات الأخرى وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الاسمي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية وسعر صرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية .

2- سعر الصرف الحقيقي :- أن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في دولتين وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا لمتغيرات مستوى أسعار الدول وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.(ظريفة,2017: 6).

3- سعر الصرف الفعال:- وهو عبارة عن رقم قياسي تكون قيمته في سنة الأساس 100% لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مرجحا بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات أو الواردات للتجارة الخارجية وهو ما يوضح ما أذا كانت القيمة الخارجية للعملة الوطنية قد زادت أي أصبحت قوية أو انخفضت أي أصبحت ضعيفة (محمد 505, 2017,).

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:- هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من اجل قياس تنافسي البلد اتجاه الخارج.(محمد,2023 ,11).

أسواق سعر الصرف:-

1- ينقسم سوق سعر الصرف تبعا لنوع العمليات التي يتم بها وهناك عدة أسواق وهي كالأتي :- (جاد,2018 ,525)

2- السوق الحاضرة:- يعتبر من أهم أسواق الصرف إذ يتم بها عمليات البيع والشراء الحاضرة ويتم تسليم العملات المتبادلة خلال يومي عمل بالإضافة إلى يوم التعاقد وأسعار العمليات الحاضرة على الأسعار الأساسية .

3- سوق الصرف الأجل :- ويتم من خلال تسليم واستلام العملة بعد مدة معينة من تاريخ أبرام العقد وليس في اللحظة نفسها ويعرض سعر الصرف في المستقبل وهو يستعمل في التجارة .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف:-

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف نتيجة الأحداث الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على ارتفاع أو انخفاض العرض والطلب على العملات في السوق ونذكر هذه العوامل:(الشرفا,2017: 127)

1- كمية النقود:- يرى فريدمان ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على الاستمرار إبقاء الأسعار وان الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود المتداولة يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار الصرف.

2- أسعار الفائدة :- تؤثر بشكل غير مباشر وان انخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار مما ينشط الاقتصاد وتحسين العملة .

3- معدلات التضخم :- يلعب التضخم دورا بارزا في تقدير قيمة عملة أي دولة ويعد التضخم من العوامل من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية.

4- ميزان المدفوعات:- تمثل الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية أي عرض للعملات الوطنية فالصادرات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية أما جانب المدفوعات يمثل عرضا للعملة الوطنية .

5- عجز الموازنة الحكومية:- إن السياسة المالية للدولة تحقق فائض لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات .

العلاقة بين سعر الصرف والتنمية المستدامة:-

تواجه الاقتصاديات عددا من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ارتفاع العوائد المالية التي لم تستغلها بشكل صحيح ومن أهم هذه التحديات :-

1- الفساد الإداري والمالي .
2- ضعف الاقتصاد.
3- البطالة.
4- صعوبة البيئة الاستثمارية.

ونتيجة هذه التحديات فان توقعات البعض بتخفيض سعر الصرف لغرض مواجهة هذه التحديات يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الاستيراد وتقليل الطلب على الدولار لارتفاع السعر يؤدي إلى تعزيز الاحتياجات الأجنبية وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي مما يقلل البطالة .

تتبنى غالبية دول العالم نظام سعر الصرف المرن منذ فترة التسعينات وفيه يتم تحديد سعر الصرف بواسطة آلية السوق ويسمح له بالتقلب كاستجابة للتغيرات الاقتصادية أي انه يتم تحديد سعر الصرف المرن من قبل سوق النقد الأجنبي من خلال العرض والطلب وذلك للأسباب التالية:- (سعيد, 2022 , 347)

1-السياسة المالية :- يكون لها اثر مختلف في ظل الاقتصاد المفتوح عنه في الاقتصاد المغلق ففي الاقتصاد المغلق التوسع في السياسية المالية يكون له تأثير على الدخل بينما في الاقتصاد المفتوح يعرض ثبات مستوى الدخل في ظل تعزيز مرونة سعر الصرف.

2-السياسة النقدية:- بعد قرار زيادة عرض النقود بافتراض ثبات الأسعار فان الزيادة في عرض النقد يعني الزيادة في الأرصدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وانخفاض سعر الصرف على الرغم من أن السياسة النقدية تؤثر على الدخل في الاقتصاد المفتوح لان سعر الفائدة يتمتع باستجابة عالية .

الجانب العملي

قبل التطرق إلى الجانب العملي سوف نتطرق عن الناتج المحلي الإجمالي ويعرف بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال السنة , وبتعبير أخر بأنه عبارة عن مجموع القيم المضافة من الإنتاج خلال السنة , ويمكن تعريف الدخل القومي بأنه قيمة صافي موازين الدخل في حساب الدخل الأولي لجميع القطاعات , وان هذه المؤشرات ستعكس حجم النشاط الاقتصادي حيث يمكن من خلالها رصد كافة تحركات التدفقات الاقتصادية .

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اختبار فرضيات البحث الرئيسية من خلال استخدام العلاقات الإحصائية (الارتباط والانحدار البسيط)

- والارتباط هو عبارة عن علاقة متبادلة بين متغيرين كميين أو أكثر مما يؤدي إلى زيادة أو قلة احدهما إلى تغير مواز في المتغير الأخر لذا فانه حينما يرتبط متغيران ارتباطا عاليا فانه يكون من الممكن التنبؤ بقيم متغير معين من خلال معرفة قيم المتغير الآخر.
- الارتباط البسيط هو ذلك الارتباط الذي يبين العلاقة بين متغيرين اثنين حيث يعد احد المتغيرين تابع والآخر مستقل.
- ويرمز لمعامل الارتباط بالرمز R2.

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز معامل الارتباط وهي:-

- قيمته تساوي صفرا عندما تكون الظاهرتان مستقلتان تماما.
- قيمته مقدار موجب عندما يكون الارتباط بين متغيرين طرديا, يكون قويا عندما يكون المقدار الموجب قريبا من الواحد الصحيح, وضعيفا عندما يكون المقدار الموجب قريبا من الصفر.
- قيمته مقدار سالب عندما يكون الارتباط بين المتغيرين عكسيا ويكون قويا عندما يكون المقدار السالب قريبا من (1-) وضعفيا عندما يكون المقدار السالب قريبا من الصفر.

ويتم استخدام المعادلة التالية لإيجاد معامل الارتباط :-

$$r = \frac{\sum xy - \frac{(\sum x)(\sum y)}{N}}{\sqrt{\left(\sum x2 - \frac{(\sum x)2}{n}\right)\left(\sum Y2 - \frac{(\sum y)2}{n}\right)}}$$

أن تغير سعر صرف الدولار له تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات التي يتداولها الأفراد في حياتهم اليومية بما يؤثر ذلك على المستوى ألمعاشي والقدرة الشرائية لهم ومن ثم ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي للبلد , ويعتبر سعر الصرف من الأدوات المهمة التي لها دورا فعال في اقتصاديات الدول لذا سوف يتم التطرق إلى المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار مقابل الدولار في العراق .

1- المرحلة الأولى :- تبدأ من المدة (1970-1980) حيث كان سعر الصرف ثابت في تلك الفترة إذ كانت قيمة الدينار العراقي تعادل (3.28) دولار لكل دينار عراقي واحد.
2- المرحلة الثانية :- تبدأ من المدة (1980-1990) تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار حيث قامت الحكومة باللجوء إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من السلطة النقدية باستخدام حوالات الخزينة.
3- المرحلة الثالثة:- تبدأ من المدة (1990-2003) حيث شهدت هذه الفترة فرض عقوبات اقتصادية .
4- المرحلة الرابعة:- تبدأ من المدة (2003) صعودا حيث شهدت هذه الفترة بعدم استقرار أسعار الصرف بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق, ويوضح الجدول الآتي أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة من (2009- 2022).

وفيما يأتي الجداول الخاصة بالتحليل الإحصائي اذ تم اعتماد سعر الصرف لسنة 2015 لغرض استخراج نسبة التغير السنوي لسنة 2016.

جدول رقم (1) أسعار صرف الدينار مقابل الدولار ونسبة التغير السنوي لأسعار صرف الدولار

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي
2016	1281	16.7
2017	1256	16.4
2018	1206	15.7
2019	1202	15.7
2020	1240	1602
2021	1469	19.2

المصدر:- البنك المركزي العراقي,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي.

يلاحظ من الجدول أعلاه بان نسبة التغير السنوي لسنة 2016 كانت مرتفعة قياسا بالفترة (2017,2018,2019) فقد شهدت هذه الفترة انخفاضا في أسعار الصرف (1202,1206,1256) قياسا بالفترة السابقة , أما الفترة (2020, 2021) حيث شهدت ارتفاع بأسعار الصرف (1469,1240) وفيما يخص الفترة (2021) تم تثبيت سعر الصرف على أساس (1450) لكل دولار واحد حسب قانون الموازنة الاتحادي لسنة 2021 .

ويرى الباحث من خلال استقراء جدول أسعار الصرف أن هناك تذبذب كبير في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وذلك بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 وتذبذب أسعار النفط العالمية بسبب اعتماد العراق على صادرات النفط وأيضا بسبب جائحة كورونا وانفتاح السوق على الاستيراد وقلة النشاط الإنتاجي المحلي .

جدول رقم (2) نسبة التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغيير السنوي
2016	196,924,000	13.2
2017	221,665,000	14.9
2018	268,918,000	18.1
2019	277,884,000	18.7
2020	215,000,000	14.5
2021	301,152,000	20.3

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

ملاحظة :- المبالغ تمثل ترليون دينار عراقي

يلاحظ من الجدول أن نسبة التغير السنوي لسنة 2016 كانت منخفضة ويلاحظ أن هناك تفاوت في إجمالي الناتج المحلي حيث يلاحظ إن نسبة التغير السنوي للسنة 2017 هي 14.9 منخفضة قياسا بالسنوات اللاحقة وذلك بسبب الظروف التي مر بها البلد من أحداث عام 2014 , أما السنوات 2018,2019 لوحظ ارتفاع نسبة التغير بسبب الاستقرار الاقتصادي والسياسي أما سنة 2020 لوحظ انخفاض مرة أخرى بسبب جائحة كورونا وبعد التأقلم مع الجائحة في سنة 2021 ارتفاع نسبة التغير السنوي بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي .

تم تحليل القطاعات التالية (التعليم,الزراعة, الصحة ,الكهرباء والماء) التي تكون ضمن أهداف التمنية المستدامة من اجل أثبات فرضيات البحث.

جدول رقم(3) سعر صرف الدولار و الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات التنمية المستدامة للمدة (2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	الناتج المحلي الإجمالي	التعليم	الزراعة	الصحة	الكهرباء والماء
2016	1281	196,924,000	10,639,742	7,629,377	7,003,524	6,450,645
2017	1256	221,665,000	10,854,529	6,347,695	6,853,764	6,486,406
2018	1206	268,918,000	12,960,897	7,220,904	9,180,826	7,150,179
2019	1202	277,884,000	13,357,799	10,017,410	10,526,649	8,095,691
2020	1240	215,000,000	11,576,836	12,788.570	11,150,875	5,550,316
2021	1469	301,152,000	13,170,460	1,806,019	12,965,903	1,397,722

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية
ملاحظة :- المبالغ تمثل ترليون دينار عراقي

جدول (4) العلاقة بين سعر صرف الدولار والناتج المحلي الإجمالي للمدة (2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغيير السنوي	R2
2016	1281	16.7	196,924,000	13.2	-1
2017	1256	16.4	221,665,000	14.9	-1
2018	1206	15.7	268,918,000	18.1	+1
2019	1202	15.7	277,884,000	18.7	+1
2020	1240	1602	215,000,000	14.5	-1
2021	1469	19.2	301,152,000	20.3	+1

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

يلاحظ من جدول أعلاه بان هناك علاقة بين سعر صرف الدولار والذي يمثل المتغير المستقل (x) والناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل المتغير التابع (y) إذ تظهر المقارنة بين المتغيرين لسنة 2016 تظهر وجود العلاقة بين المتغيرين باتجاه عكسي(1−) أي بمعنى كلما ازداد سعر صرف الدولار انخفض الناتج المحلي الإجمالي وكذلك علاقة المتغيرين لسنة 2017 هي علاقة تامة باتجاه عكسي,في حين كانت العلاقة بين المتغيرين لسنة 2018 و2019 هي علاقة تامة باتجاه طردي (1+) أي بمعنى كلما يزداد سعر صرف الدولار يزداد الناتج المحلي الإجمالي , في حين كانت العلاقة تامة باتجاه عكسي بين المتغيرين لسنة 2020 , اما العلاقة بين المتغيرين لسنة 2021 علاقة تامة باتجاه طردي .

جدول (5) سعر صرف الدولار والإنفاق على قطاع التعليم للمدة (2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي	التعليم	نسبة التغير السنوي	R2
2016	1281	16.7	10,639,742	14.6	-1
2017	1256	16.4	10,854,529	14.9	-1
2018	1206	15.7	12,960,897	17.8	+1
2019	1202	15.7	13,357,799	18.4	+1
2020	1240	1602	11,576,836	15.9	1
2021	1469	19.2	13,170,460	18.1	-1

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

يلاحظ من جدول أعلاه بان هناك علاقة بين سعر صرف الدولار والذي يمثل المتغير المستقل (x) وقطاع التعليم والذي يمثل المتغير التابع (y) فكما تظهر المقارنة بين المتغيرين لسنة 2016 حيث تظهر العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية باتجاه عكسي(1−) أي بمعنى كلما يزداد سعر الصرف الدولار ينخفض الإنفاق على قطاع التعليم وكذلك علاقة المتغيرين لسنة 2017 هي علاقة تامة باتجاه عكسي,في حين كانت العلاقة بين المتغيرين لسنة 2018 و2019 هي علاقة تامة باتجاه طردي (1+)أي بمعنى كلما يزداد سعر صرف الدولار يزداد الإنفاق على قطاع التعليم, في حين كانت العلاقة تامة (1) بين المتغيرين لسنة 2020 , أما العلاقة بين المتغيرين لسنة 2021 علاقة تامة باتجاه عكسي(1−) .

جدول (6) سعر صرف الدولار والإنفاق على قطاع الزراعة للمدة (2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي	الزراعة	نسبة التغير السنوي	R2
2016	1281	16.7	7,629,377	1606	1
2017	1256	16.4	6,347,695	13.8	-1
2018	1206	15.7	7,220,904	15.7	---
2019	1202	15.7	10,017,410	21.8	+1
2020	1240	1602	12,788.570	27.9	+1
2021	1469	19.2	1,806,019	3.9	-1

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

يلاحظ من جدول أعلاه بان هناك علاقة بين سعر صرف الدولار والذي يمثل المتغير المستقل (x) وقطاع الزراعة والذي يمثل المتغير التابع (y) فكما تظهر المقارنة بين المتغيرين لسنة 2016 حيث تظهر العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية تامة (1) وكذلك علاقة المتغيرين لسنة 2017 هي علاقة تامة باتجاه عكسي (1−) ,في حين كانت العلاقة بين المتغيرين لسنة 2018

قيمتها تساوي صفرا لكون المتغيرين مستقلين تاما ,أما سنة 2019 و2020 هي علاقة تامة باتجاه طردي (1+)أي بمعنى كلما يزداد سعر صرف الدولار يزداد الإنفاق على قطاع الزراعة , في حين كانت العلاقة تامة باتجاه عكسي بين المتغيرين لسنة 2021 أي بمعنى كلما يرتفع سعر صرف الدولار ينخفض الأنفاق على قطاع الزراعة .

جدول (7) سعر صرف الدولار والأنفاق على قطاع الصحة (للمدة 2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي	الصحة	نسبة التغير السنوي	R2
2016	1281	16.7	7,003,524	12.1	-1
2017	1256	16.4	6,853,764	11.8	-1
2018	1206	15.7	9,180,826	15.9	+1
2019	1202	15.7	10,526,649	18.2	+1
2020	1240	1602	11,150,875	19.3	+1
2021	1469	19.2	12,965,903	22.4	+1

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

يلاحظ من جدول أعلاه بان هناك علاقة بين سعر صرف الدولار والذي يمثل المتغير المستقل (x) وقطاع الصحة والذي يمثل المتغير التابع (y) فكما تظهر المقارنة بين المتغيرين لسنة 2016 و2017 حيث تظهر العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية باتجاه عكسي(1−) أي بمعنى كلما يزداد سعر الصرف الدولار ينخفض الأنفاق على قطاع الصحة وكذلك علاقة المتغيرين للسنوات 2018 و2019 و2020 و2021 هي علاقة تامة باتجاه طردي (1+) أي بمعنى كلما يرتفع سعر صرف الدولار زاده الأنفاق على قطاع الصحة.

جدول (8) سعر صرف الدولار والأنفاق على قطاع الكهرباء والماء للمدة(2016-2021)

السنوات	سعر صرف الدولار	نسبة التغير السنوي	الكهرباء والماء	نسبة التغير السنوي	R2
2016	1281	16.7	6,450,645	18.3	+1
2017	1256	16.4	6,486,406	18.4	+1
2018	1206	15.7	7,150,179	20.3	+1
2019	1202	15.7	8,095,691	23	+1
2020	1240	1602	5,550,316	15.7	1
2021	1469	19.2	1,397,722	3.9	-1

المصدر :- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية الحسابات القومية

يلاحظ من جدول أعلاه بان هناك علاقة بين سعر صرف الدولار والذي يمثل المتغير المستقل (x) قطاع كهرباء وماء والذي يمثل المتغير التابع (y) فكما تظهر المقارنة بين المتغيرين للسنوات 2016 و2017 2018 و2019 وحيث تظهر العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية باتجاه طردي(1+) أي بمعنى كلما يزداد سعر الصرف الدولار يرتفع الأنفاق على قطاع الكهرباء والماء وكذلك علاقة المتغيرين لسنة 2020هي علاقة تامة قوية ,في حين كانت العلاقة بين المتغيرين لسنة 2021 هي علاقة باتجاه (1−) أي بمعنى كلما يرتفع سعر صرف الدولار ينخفض الأنفاق على قطاع الكهرباء والماء.

من خلال ما تقدم تم إثبات فرضيات البحث الرئيسية بان هناك علاقة بين أسعار صرف الدولار والناتج المحلي الإجمالي وقطاعات التنمية المستدامة حيث ظهرت تلك العلاقة من خلال استخدام التحليل الإحصائي للانحدار والارتباط البسيط حيث أظهرت تلك العلاقات مرة عكسية (1−) أي بمعنى كلما ارتفع سعر صرف الدولار انخفض الأنفاق على القطاعات ومرة طردية (1+) .

الاستنتاجات :-

1- تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت الجانب العملي بوجود علاقة بينهما تكون مرة سالبة ومرة أخرى موجب.

2- تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والإنفاق على قطاع التعليم حيث أظهرت الجانب العملي بوجود علاقة بينهما مرة سالبة وأخرى موجبة .

3- تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والإنفاق على قطاع الزراعة حيث أظهرت الجانب العملي بوجود علاقة بينهما مرة سالبة وأخرى موجبة.

4- تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والإنفاق على قطاع الصحة حيث أظهرت الجانب العملي بوجود علاقة بينهما مرة سالبة وأخرى موجبة.

5- تبين بان هناك علاقة قوية بين تغيير أسعار صرف الدولار والإنفاق على الكهرباء والماء حيث أظهرت الجانب العملي بوجود علاقة بينهما مرة سالبة وأخرى موجبة .

6- يعتمد الاقتصاد العراقي على استخدام الدولار في التعاملات الدولية وذلك بسبب الاعتماد على الاستيراد في مختلف المجالات .

التوصيات:-

1- ضرورة الاعتماد على الصناعة الداخلية في مختلف المجالات لغرض التقليل أو الحد من الاستيراد الخارجي والاحتفاظ بالعملة الأجنبية.

2- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار أسعار صرف الدولار من خلال سياسة نقدية تحقق الاستقرار .

3- ضرورة متابعة تغيرات أسعار صرف الدولار والتبوء بقيمها المستقبلية من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثيره السلبي على الأنفاق لقطاعات التنمية المستدامة.

4- القيام بالدراسات والأبحاث حول تغيرات أسعار صرف الدولار على مستوى أوجه الأنفاق لقطاعات التنمية المستدامة من اجل تغطية الحالات السلبية منها.

5- ضرورة تنويع الصادرات العراقية من خلال دعم قطاعات التنمية المستدامة من اجل تعزيز إيرادات الدولة وتقليل الأنفاق الخارجي .

المصادر:-

1- تقرير الأمم المتحدة ,2021 .

2- الحسن , عبد الرحمن (2011) " التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها " بحث منشور في جامعة بخت الرضا ,السودان

3- إسماعيل (2015) " دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة " جامعة دمشق / كلية الاقتصاد

4- البطاط , (2022) " تغييرات أسعار الصرف و تأثير أسعار الدفع الاقتصادي , بحث منشور في المؤتمر الدولي الحادي عشر للإصلاح الاقتصادي و الإداري .

5- الفحل ,عباس (2023) "التنمية المستدامة (إبعادها ,قياسها ,خصائصها ,مقوماتها ,معوقاتها)"بحث منشور في المجلة الدراسات البصرة ,العراق

6- ألبنا , محمد (2014) "التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر" بحث منشور في المجلة العلمية للبحوث التجارية,مصر

7- ألجميلي ,سامي (2022)" العلاقة بين السياسة النقدية وخاصة تأثير سعر صرف الدينار العراقي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2018)"بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,العراق

8- الشرفا , ياسر (2017) " اثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية "بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ,فلسطين

9- جاد,مريم (2018) " دراسة و تحليل اثر تغييرات سعر الصرف على التنمية المستدامة و انعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر " بحث منشور في مجلة العلوم البيئة / جامعة عين الشمس

10- زبار ,محمد (2021) "اثر الأزمات في تقلبات أسعار الصرف بالتطبيق على الأزمة الاقتصادية الأمريكية لعام (2008) ", بحث منشور في جامعة الموصل , العراق

11- سعيد , سند (2022) "وقائع المؤتمر الدولي الثاني التعليم بعد جائحة كورونا التحديات و المعالجات " بحث منشور في المجلة العراقية , العراق

12- سلمان , ماهر (2018) " التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوف للفترة (2008 – 2014) " بحث منشور في البنك المركزي العراقي

13- صدقي (2021) " دور قطاع الاتصالات و التكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة " رسالة ماجستير , فلسطين

14- ظريفة , سلامية (2017) " محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف " بحث منشور في دار مجدلاوي , عمان

15- عباس , علي (2022) " اثر تغييرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات العراقي لمدة (2004- 2019) دراسة تحليلية قياسية " بحث منشور في مجلة الجامعة السليمانية , العراق

16- عبد الرحيم , نبيلة (2021) " إسهامات البحوث العلمية في مجالات الخدمة الاجتماعية لتحقيق استراتيج0ية التنمية المستدامة لمصر (2030) بحث منشور في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية , مصر

17- عبد الحميد (2017) " تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في التنمية الدولية " بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية

18- محمد , شهد (2023) " تحليل تغييرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية " بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية , العراق

19- محمد , عبد الله (2015) " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد " بحث منشور في مجلة ديالى , العراق

20- محمد , منال (2017) " تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990 – 2017) " بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة , مصر .

21- منصور, ليليا(2019) " المسؤولية البيئة والاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني وأثرها على التنمية المستدامة " بحث منشور في مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد7, العدد4, الجزائر.

22- والي , صابرين (2020) " اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالية دراسية للفترة (2004- 2018) " بحث منشور في مجلة حمو رابي , العراق .

23-daniel , Kauffman(2007) " governone a ttevs world bank " olicy wovkin poper .

24-D aron , aeemogiu(2001) " the colonil origins of comparative devel opment " the American conomic review .

25-Marten , jasova(2012) " exchange rate pass – throwgh ; what was changed since the cirisis " no .

26- Fowker , prdeud(2004) " sustainable devel opment cities and govern ment

27-Wced (2014), " world commission of environment and devel opment " oxfovd university .